

Distr.: General
27 April 2015
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

أولا – مقدمة وأولويات البعثة

١ – يقدّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي قرر المجلس بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وطلب إليّ أن أقدم على فترات منتظمة تقارير بشأن تنفيذ ولاية البعثة. وهو يتناول أنشطة البعثة وما يتصل بها من تطورات في الفترة من ١٦ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

٢ – وما زالت أولويات البعثة تتمثل في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو والمنطقة. وفي إطار سعي البعثة إلى تحقيق أهدافها، تواصل تفاعلها البنّاء مع بريشتينا وبلغراد، وجميع طوائف كوسوفو، والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. وما زالت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو (قوة كوسوفو) تؤديان دوريهما في إطار ما نص عليه قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولا تزال بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون موجودة في كوسوفو، تمشيا مع بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/44) وتقريري المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/692). وتعمل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها عن كثب مع البعثة.

ثانيا – التطورات السياسية الرئيسية

٣ – كانت التطورات السياسية الرئيسية التي استجدّت في كوسوفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير متمحورة حول توطيد دعائم حكومة كوسوفو الجديدة، واستئناف الحوار الرفيع المستوى بين بلغراد وبريشتينا الذي تولى الاتحاد الأوروبي تيسيره. ومع أن الاتجاهات ظلت إيجابية إجمالا، فقد جوبهت تحديات في كلتا العمليتين. وهناك تحديات أخرى واجهتها







الحكومة الجديدة في بريشتينا، ومنها الاحتجاجات العنيفة التي تحرّكها الجماعات المعارضة في بريشتينا، وتعليق المبادرة المدنية الصربية مشاركتها في حكومة وبرلمان كوسوفو إثر إعلان أن وزير شؤون الطوائف والعائدين المنتمي إلى صرب كوسوفو لم يعد جزءا من الحكومة، واستمرار محاولات الهجرة غير القانونية من كوسوفو. وكان اتفاق دمج الهياكل القضائية في شمال كوسوفو، الذي تم التوصل إليه في ٩ شباط/فبراير في بروكسل، بمثابة خطوة هامة جديدة في الحوار الذي ييسّره الاتحاد الأوروبي، وإن كانت هناك تأخيرات في تنفيذ الاتفاق. غير أن تركيز الحكومة ظل منصبا على خطتها الطموحة للإصلاح والتنمية التي تغطي قطاعا عريضا من المسائل الأساسية المتصلة بالاقتصاد وسيادة القانون. وقد تركّزت الأنشطة البرنامجية للحكومة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨، التي اعتُمدت في ٢٥ شباط/فبراير، على خمس أولويات هي: التنمية الاقتصادية المستدامة، وفرص العمل والرعاية الاجتماعية، وسيادة القانون، واستيفاء جميع المعايير المتصلة بخطة اندماج كوسوفو في الاتحاد الأوروبي، والإصلاحات في نظامي التعليم والرعاية الصحية. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذ برلمان كوسوفو، وإن كان قد تأخر في ذلك، إجراءات حيوية بخصوص مسائل الملكية، ومسألة إنشاء محكمة متخصصة مستقبلا للفصل في القضايا التي تحقق فيها فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق، والتدابير الرامية إلى منع مشاركة الأشخاص القادمين من كوسوفو في النزاعات الأجنبية.

٤ - وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، عرض رئيس برلمان كوسوفو مشروع قانون بشأن تعديل وتكملة قانون المؤسسات المملوكة للدولة. ولاقى مشروع القانون اعتراضا من حكومة صربيا ومن نحو ٢٠٠٠ من الموظفين المنتمين إلى صرب كوسوفو، فتم سحبه لاحقا. وكان هذا القانون سيؤثر على مؤسسة تربتسا الصناعية، وهي من مجمّعات التعدين الكبرى التي لها منشآت وموظفون في جنوب وشمال كوسوفو وهناك نزاع جار على ملكيتها. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، أُقر القانون البديل الذي مدد المهلة القانونية لإعادة تنظيم مؤسسة تربتسا الصناعية لمدة ١٨ شهرا (قابلة للتمديد إلى ٣٦ شهرا)، وهو ما حال فعلا دون تصفيتها وأتاح مدة زمنية لجميع الأطراف المعنية لمعالجة المسألة.

٥ - وكنت قد أبلغت مجلس الأمن في تقريري السابق بحادثة الرشق بالحجارة التي تعرّضت لها حافلة كانت تقل عددا من صرب كوسوفو المشردين داخليا كانوا متوجهين إلى غياكوفي/داكوفيكا بمناسبة عيد الميلاد الأرثوذكسي في ٦ كانون الثاني/يناير. وبعد أن أعلن وزير شؤون الطوائف والعائدين، زعيم المبادرة المدنية الصربية، ألكسندر يابلانوفيتش، إدانته للحادث، شنّت الأحزاب المعارضة حملة جماهيرية للمطالبة بعزله. وشكّلت هذه المسألة، إلى جانب أسلوب معالجة الحكومة لقانون تربتسا، دافعا لقيام أحزاب المعارضة، وبخاصة حزب

فيتيفندوسي مدعوماً من التحالف من أجل مستقبل كوسوفو، بتنظيم احتجاجات عامة ضد الحكومة في ٢٤ و ٢٧ كانون الثاني/يناير. وجنح قسم من حشود المتظاهرين إلى العنف، مما ألحق أضرارا جسيمة بمبان عامة وخاصة في وسط بريشتينا. وكانت مظاهرات ٢٧ كانون الثاني/يناير عنيفة بشكل خاص، حيث أصيب ١٧٠ شخصا واحتاجوا علاجا طبيا، وكان من بينهم ١٠٧ من ضباط الشرطة. واستطاعت شرطة كوسوفو أن تتعامل بشكل جيد مع المتظاهرين الذين كانوا مصرّين على العنف؛ وأُلقي القبض على ١٦٠ شخصا، ثم أطلق سراحهم. وفي ٣ شباط/فبراير، أعلن رئيس الوزراء عيسى مصطفى أن السيد يابلانوفيتش لم يعد في الوزارة.

٦ - وإلى جانب هذه الأحداث علق أعضاء ائتلاف المبادرة المدنية الصربية رسميا مشاركتهم في الحكومة الائتلافية وبرلمان كوسوفو. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، لم يكونوا قد عادوا إلى المشاركة بعد، وإن شارك بعضهم بشكل منفرد في عدد محدود من الاجتماعات الرسمية وأجروا مشاورات غير رسمية مع القادة في بريشتينا بشكل متواتر خلال الفترة.

٧ - وفي ١٨ آذار/مارس، عُقد الاجتماع الأول المشترك بين المجالس البلدية ذات الأغلبية الصربية في غراتسانيتشي/غراتشانيتشا. وشارك في الاجتماع نحو ٢٠٠ من ممثلي صرب كوسوفو في مؤسسات كوسوفو المركزية والمحلية، وأعضاء في المجالس البلدية المؤقتة الممولة من بلغراد، ومدير المكتب الخاص بكوسوفو وميتوهيا في حكومة صربيا. وعبرت الاستنتاجات التي اعتمدت عن عدم الرضا عن الحالة في كوسوفو إجمالا، وطالبت بتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين بلغراد وبريشتينا في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، فضلا عن الاتفاقات التي أُبرمت بين المبادرة المدنية الصربية وغيرها من أعضاء الحكومة الائتلافية.

٨ - وفي ٩ شباط/فبراير، التقى رئيس وزراء صربيا، ألكسندر فوتشيتش، ورئيس وزراء كوسوفو، السيد مصطفى، في بروكسل للمرة الأولى. وقد تولّت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة، فيديريكا موغيريني، تيسير الاجتماع الذي شهد استئناف الحوار الرفيع المستوى بين بلغراد وبريشتينا. وقد تمخّضت المناقشات عن نتائج ملموسة كان أهمها الاتفاق على دمج الجهاز القضائي في كوسوفو (انظر الفرع الخامس من هذا التقرير). وفي سياق مواصلة تطبيع العلاقات، بادر السيد فوتشيتش في ٢٦ آذار/مارس بإجراء مكالمة هاتفية مباشرة مع السيد مصطفى، فكان هذا إيذانا بالانتقال إلى مستوى جديد من التعاون بين الزعيمين. وكانت هذه أول مرّة يتواصلان فيها دون حضور وسيط

دولي منذ تولّي كل منهما مهام منصبه في عام ٢٠١٤. وفي ٢٦ و ٢٧ آذار/ مارس، قامت الممثلة السامية موغيريني بزيارة بريشتينا وبلغراد لمناقشة الحالة الراهنة والخطوات التالية في الحوار الذي ييسّره الاتحاد الأوروبي والمسار الأوروبي الخاص بكل من البلدين.

٩ - واستمرت حتى أوائل شباط/فبراير الطفرة الهائلة التي شهدها الفترة المشمولة بالتقرير السابق على صعيد الهجرة غير القانونية من كوسوفو إلى أوروبا الغربية. وفي ٥ شباط/فبراير، اعتمد برلمان كوسوفو قرارا بشأن الهجرة غير القانونية حدد فيه التدابير التي يتعين على حكومة كوسوفو اتخاذها من أجل معالجة الأسباب الجذرية للظاهرة ومعالجة تداعياتها. وتشمل هذه التدابير تعزيز التنمية الاقتصادية، وإنشاء صندوق لمنع الهجرة غير القانونية، واعتماد تغييرات في سياسة المالية العامة، وإبرام اتفاقات مع بلدان الاتحاد الأوروبي بشأن العمالة الموسمية، ومكافحة الشبكات الإجرامية المشتغلة بالاتجار بالبشر. وفي وقت لاحق، اتُّخذت عدة تدابير على الصعيد الإقليمي أفضت، في إطار من التنسيق مع مكتب الشرطة الأوروبي ووحدة التعاون القضائي التابعة للاتحاد الأوروبي، إلى تفكيك الشبكات الإجرامية الناشطة في مجال تهريب المهاجرين من كوسوفو. ومن هذه التدابير اجتماعات عقدت في بلغراد بمشاركة مسؤولين شرطيين من عدد من البلدان الأوروبية ومن كوسوفو. وقد أدى تعطيل أنشطة هذه الشبكات الإجرامية، بالاقتران مع الحملات الإعلامية التي أُطلقت في كوسوفو وبلدان أوروبا الغربية المتأثرة، إلى حدوث تراجع كبير في معدلات الهجرة منذ شباط/فبراير. وفي ١١ آذار/مارس، اتخذ البرلمان الأوروبي قرارا يشدد على وجوب قيام السلطات في كوسوفو بتكثيف الإجراءات المتخذة ضد الجماعات الإجرامية الضالعة في تهريب المهاجرين ومعالجة الأسباب الجذرية للمشكلة.

١٠ - وفي ١٢ آذار/مارس، اعتمد برلمان كوسوفو قانون حظر المشاركة في النزاعات المسلحة خارج أراضي الدولة، فكان هذا بمثابة خطوة هامة إلى الأمام على صعيد الجهود الرامية إلى وقف تجنيد الأفراد من كوسوفو للمشاركة في القتال خارج البلد، وبشكل رئيسي في الجمهورية العربية السورية والعراق. وينص القانون على عقوبات شديدة توقّع على من يدان بتنظيم أي أنشطة تتم لهذا الغرض، أو تجنيد وتدريب الأشخاص للقيام بهذه الأنشطة، فضلا عن تحريض الآخرين على القتال في النزاعات الجارية خارج البلد. وفي ٢٥ آذار/ مارس، وقعت الرئيسة عاطفة يحيى أغا القانون وبذلك دخل حيز النفاذ. وأنشأت سلطات كوسوفو أيضا فرقة عمل مشتركة بين الوكالات لتعنى بمنع التطرف العنيف والراديكالية.

١١ - وفي ٢٥ آذار/مارس، انضمت صربيا إلى بلدان غرب البلقان المشاركة في المؤتمر الوزاري الذي استضافته كوسوفو في بريشتينا بشأن التعاون الاقتصادي الإقليمي في إطار

ما يسمى صيغة غيمنتش. وشارك أيضا في الاجتماع مسؤولون رفيعو المستوى من الاتحاد الأوروبي، منهم يوهانس هان، مفوّض شؤون سياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات توسيع الاتحاد، حيث كرروا تأكيد التزام الاتحاد الأوروبي بمواصلة الاستثمار في البنى التحتية من طرق برية وسكك حديدية في جميع أنحاء المنطقة. واتفق الوزراء على بيان مشترك أشير فيه إلى مواصلة الإسراع بوتيرة ''عملية برلين''، في إشارة إلى مؤتمر دول غرب البلقان الأول الذي عقد في برلين في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٤، وإلى قائمة من المشاريع المحددة.

١٢ - وفي ٧ آذار/مارس، اعتمدت حكومة كوسوفو مشروع التعديلات الدستورية اللازمة لإنشاء محكمة متخصصة للفصل في القضايا الناشئة عن استنتاجات فرقة عمل الاتحاد الأوروبي الخاصة المعنية بالتحقيق. وفي ٩ آذار/مارس، أحال رئيس برلمان كوسوفو التعديلات المقترحة إلى المحكمة الدستورية لكوسوفو لتستعرضها بصورة أولية. وفي ١٥ نيسان/أبريل، خلصت المحكمة إلى أن التعديلات سليمة ومتوافقة مع دستور كوسوفو. ودعت رئيسة كوسوفو البرلمان إلى إنجاز ما تبقّى من الخطوات المطلوب من كوسوفو اتخاذها لإنشاء المحكمة المتخصصة.

ثالثا - شمال كوسوفو

١٣ - في شمال كوسوفو، ظل تركيز القوى السياسية منصبا على خلاف قائم بين سلطات بريشتينا والسلطات البلدية الأربع في شمال كوسوفو بخصوص الانتهاء من إعداد الميزانيات. وكان هناك أيضا عدد من الاحتجاجات السلمية في المجمل المتصلة بالمسائل السياسية والاجتماعية - الاقتصادية.

١٤ - وظل الصدام بين بريشتينا والسلطات البلدية الأربع مستمرا بسبب عدم التزام البلديات الشمالية بتعليمات بريشتينا التي تفرض عليها إعادة اعتماد الميزانيات البلدية بحيث تتماشى وقوانين كوسوفو. وكانت نقطة الخلاف الرئيسية تتعلق بإدراج أبواب الإنفاق على قطاعي الصحة والتعليم التي كانت بلغراد تموّلها حتى هذا الحين. وسيكون الاتفاق على هذه المسألة بشكل كامل مرهونا على الأرجح بمسألة إنشاء رابطة/جماعة البلديات الصربية. وفي ٢٦ شباط/فبراير، وجّهت وزارة الحكم المحلي رسالة إلى رؤساء البلديات الأربع تطلب فيها إقرار المجالس البلدية الميزانيات التي قامت بريشتينا بتنقيحها بحلول ١ آذار/مارس وإلا عرّضت نفسها للحلّ. وبينما لم يتم بعد حلّ الجمعيات البلدية رغم عدم التزامها بالمهلة، فقد تم تجميد حسابات البلديات الشمالية الأربع.

١٥ - وكما في الأعوام الماضية، كانت هناك توترات عرقية حول استئناف أعمال بناء المساكن في حي كروي إي فيتاكوت/بردجاني بشمال ميتروفيتشا. ففي ١٨ و ٢٠ آذار/مارس، أثارت محاولات ألبان كوسوفو استئناف بناء المساكن في المنطقة احتجاجات من جانب صرب كوسوفو، مما أدى إلى إقامة حواجز طرق وحدوث مواجهات بين الطائفتين. وتدخلت شرطة كوسوفو وقامت بتهدئة الوضع. وتوصّل رئيسا بلديتي شمال وجنوب ميتروفيتشا بعد ذلك إلى اتفاق تم بموجبه وقف جميع أعمال البناء في المنطقة مؤقتا، وإنشاء أفرقة عاملة، واستكشاف الخيارات بالتنسيق مع السلطات المركزية من أجل التوصل إلى حل مستدام لهذه المسألة التي طال أمدها.

١٦ - وقد زادت الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في شمال كوسوفو قلق موظفي الحماية المدنية الصرب الـ ٧٦٢ إزاء دمجهم في مؤسسات كوسوفو. وحتى الآن، عرضت بريشتينا ٥٥٠ وظيفة في الوزارات والوكالات الحكومية والشركات العامة في شمال كوسوفو، على أن تموّل من صندوق التنمية الذي أنشئ للإنفاق على شمال كوسوفو وفقا للاتفاق الأول بشأن المبادئ التي تحكم تطبيع العلاقات المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

١٧ - وفي ٤ آذار/مارس، بدأت شركة إلكتروكوزميت للكهرباء التي تديرها بلغراد عمليات قطع جماعي للتيار الكهربائي في بعض المناطق في شمال كوسوفو حيث تراكمت على معظم المستهلكين فواتير غير مسددة منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وتم وقف حالات القطع الجماعي للتيار في ٢٥ آذار/مارس. غير أن قطع التيار لفرادى المستهلكين بدأ في ٦ نيسان/أبريل، حيث تأثرت به منشآت الأعمال والمستهلكون الذين ليس لديهم عدّادات.

١٨ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة تيسير اجتماعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة مع الشركة الصربية للحراجة بخصوص دمج موظفي الشركة في نظام كوسوفو.

رابعا - الأمن

١٩ - ظلت الحالة الأمنية في كوسوفو مستقرة إجمالا، باستثناء الاحتجاجات العنيفة التي وقعت في بريشتينا والمشار إليها في الفقرة ٥ من هذا التقرير، وسلسلة حوادث العنف التي وقعت في شمال ميتروفيتشا ويرد وصفها أدناه.

٢٠ - وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، استؤنفت في مركز شرطة زوبين بوتوك أنشطة فريق تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو معني بالرصد والتوجيه وإسداء المشورة، بعد أن كانت متوقفة منذ نيسان/أبريل ٢٠١٤ لدواع أمنية.

٢١ - وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، قام ما يقدر بـ ٠٠٠ ٢ من صرب كوسوفو بتنظيم احتجاجات لظنّهم أن شركة تربتسا للتعدين ستتم خصخصتها أو تأميمها تحت مظلة حكومة كوسوفو، فقاموا بسد الطرق في ليبوسافيك/ليبوسافيتش وزفيتشان/زفيجان وزوبين بوتوك. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، نظم حوالي ٣٠٠ من عمال المناجم المنتمين إلى ألبان كوسوفو في جنوب ميتروفيتشا إضرابا لمدة يومين للمطالبة بإيضاحات من إدارة المجمّع التعديني بخصوص التعديلات التي أدخلت على قانون إعادة تنظيم مؤسسات معينة وأصولها الذي اعتمده برلمان كوسوفو في ١٩ كانون الثاني/يناير. وأنهي الإضراب بعد تدخل السلطات البلدية وسلطات بريشتينا.

٢٢ - وفي ١٨ و ٢٣ آذار/مارس، قام حوالي ٢٥٠ من المحتجين من مختلف أنحاء كوسوفو، ومن بينهم ضباط سابقون في وزارة داخلية صربيا، بالتظاهر السلمي في شمال ميتروفيتشا، حيث طالبوا بدمجهم في شرطة كوسوفو أو إعادتهم إلى العمل في وزارة الداخلية. وفي ٩ آذار/مارس، قام نحو ٥٠٠ شخص، من بينهم رؤساء بلديات شمال كوسوفو الأربع ووزير الحكم المحلي بالتظاهر السلمي في شمال ميتروفيتشا احتجاجا على ما ورد من أنباء عن تخطيط حكومة كوسوفو لاعتماد نظام التناوب على المناصب القيادية في شرطة كوسوفو في شمال البلد.

٢٣ - وفي ٩ نيسان/أبريل، طُعن شخص في السادسة عشرة من العمر على الجسر الرئيسي في شمال ميتروفيتشا. وفي ١٠ نيسان/أبريل، اختفى شخص من ألبان كوسوفو في شمال ميتروفيتشا بعد سقوطه، وفقا للروايات، في نهر إيبر/إيبار في ظروف غامضة. وبناء على طلب شرطة كوسوفو، أذنت القوة الأمنية الدولية في كوسوفو لغواصين من قوة أمن كوسوفو بالقيام بعملية بحث وإنقاذ في النهر، ولكن هذه العملية لم تتكلل بالنجاح إلى الآن. وفي ١٣ نيسان/أبريل، في شمال ميتروفيتشا، أصيب ثلاثة من صرب كوسوفو بأعيرة نارية أطلقها مجهول. وفي حادث آخر، أُطلق الرصاص على مركبة تابعة لشرطة كوسوفو كانت واقفة في محيط مستشفى ميتروفيتشا، مما تسبب في أضرار مادية. وفي زوبين بوتوك، ألقيت قنبلة يدوية على موقف سيارات بمركز شرطة كوسوفو، مما ألحق أضرارا بثلاث مركبات للشرطة. وعُثر في مكان الجريمة على رسالة تحتوي على اتهامات موجهة لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وشرطة كوسوفو، وكذلك ما أسمته ”خونة

الداخل''. وأدانت رئيسة كوسوفو هذه الحوادث العنيفة، كما أدانها كبار المسؤولين في الحكومة الصربية. واجتمع رئيسا بلديتي شمال وجنوب ميتروفيتشا في ١١ نيسان/أبريل لمناقشة الحالة الأمنية. وأهابا بالسكان المحليين إلى التحلّي بالهدوء وضبط النفس، واتفقا على الدعوة إلى عقد اجتماع عاجل مع شرطة كوسوفو والممثلين الدوليين لمناقشة الحالة الأمنية.

٢٤ - وبينما انخفض عدد الحوادث التي قد تكون منطلقة من دوافع إثنية مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، حدثت زيادة في عدد الحوادث التي تعرّضت لها ممتلكات غير مأهولة تخصّ ملاّكا من غير طوائف الأغلبية.

خامسا - سيادة القانون

٢٥ - استمرت البعثة في رصد الأنشطة المضطلع بها في مجال سيادة القانون والاضطلاع ببعض المسؤوليات في هذا المجال، واحتفظت بعلاقات التعاون التقني مع المؤسسات ذات الصلة في بريشتينا وبلغراد. وواصلت البعثة تيسير طلبات المساعدة القانونية المتبادلة التي ترد من البلدان التي لم تعترف بكوسوفو، وتقديم خدمة التصديق على الوثائق للمقيمين في كوسوفو وبناء على طلب الدول غير المعترفة، وذلك بشكل رئيسي للتصديق على وثائق الحالة المدنية والشهادات الأكاديمية ومستندات المعاشات. وقد جرت معالجة ما مجموعه ٤٩٨ من هذه الوثائق في الفترة من ١٦ كانون الثاني/يناير إلى ١٤ آذار/مارس ٢٠١٥.

٢٦ - واستمرت البعثة في تيسير الاتصالات بين سلطات كوسوفو والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وبلدانها الأعضاء. فقد تلقت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ١٤ طلبا بشأن إشعارات الأشخاص المطلوبين دوليا، وأصدرت ٣٢ من نشرات الإنتربول الحمراء. وشارك وزير داخلية كوسوفو في مؤتمر القمة المعني بمكافحة التطرف العنيف، الذي عُقد في واشنطن العاصمة في شباط/فبراير ٢٠١٥، حيث اجتمع أيضا بالأمين العام للإنتربول.

٢٧ - وفي ٢٥ آذار/مارس، أصدرت سلطات كوسوفو دعوة للتقدّم لمناصب قضائية في المحكمة الابتدائية التي من المقرر إنشاؤها في ميتروفيتشا وفقا لاتفاق ٩ شباط/فبراير الذي تم التوصل إليه بتيسير من الاتحاد الأوروبي بشأن دمج هياكل القضاء في شمال كوسوفو. وينص الاتفاق، الذي يستند إلى المبادئ المتفق عليها في محادثات بروكسل في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٤، على إنشاء محكمة ابتدائية واحدة في ميتروفيتشا يترأسها قاض من صرب كوسوفو ويكون لها مبنى في شمال ميتروفيتشا وآخر في جنوب ميتروفيتشا. وفي ٢٦ شباط/فبراير، انتخب برلمان كوسوفو ثلاثة أعضاء جدد في المجلس القضائي لكوسوفو لولاية مدتها

خمس سنوات. وبانتخاب هؤلاء، انتهت حالة الجمود التي اعترت المجلس القضائي طوال ستة أشهر بسبب عدم اكتمال النصاب. بيد أن أحد المرشحين الذين وقع عليهم الاختيار قد أُحيل بعد ذلك إلى التحقيق بسبب ادعاءات بارتكابه سوء سلوك مهني. وما زال التحقيق مستمرا.

٢٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُعرب أيضا عن شواغل بخصوص شفافية أنشطة المشتريات في مؤسسات كوسوفو. ففي التقرير السنوي لهيئة استعراض المشتريات لعام ٢٠١٤ الصادر في ٩ آذار/مارس، يشار إلى ٥٣٧ حالة انتهاك للقانون، بما في ذلك مخالفات في تقييم العطاءات وإرساء العقود وملفات المناقصات والمواصفات الفنية، فضلا عن عدم معاملة مقدمي العطاءات معاملة متساوية. وكذلك أشير في تقرير سنوي تصدره الوكالة المستقلة لمكافحة الفساد في كوسوفو إلى حدوث زيادة في توجيه التهم الجنائية، وهي تهم يتعلق قسم كبير منها بعدم الإعلان عن الممتلكات أو الإعلان عنها بشكل غير دقيق. وقد شدد وزير مالية كوسوفو على وجوب إدخال تعديلات على قانون المشتريات العامة وعلى التدابير الرامية إلى ضمان التزام الموظفين العموميين بالأخلاقيات المهنية بشكل أكثر صرامة.

٢٩ - وفي ٤ شباط/فبراير، أطلق مركز القانون الإنساني في بريشتينا قاعدة البيانات المسماة سجل ذاكرة كوسوفو. وتحتوي قاعدة البيانات، التي تهدف إلى توثيق جميع ضحايا النزاع الذي شهدته الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠، أسماء ١٣ ٥٣٥ شخصا من المدنيين والعسكريين الذين يُزعم أنهم قتلوا أثناء النزاع. وجرى إطلاق قاعدة بيانات سجلّ الذاكرة في بلغراد أيضا.

٣٠ - وفي ١٥ آذار/مارس، لا يزال ما مجموعه ١ ٦٥٥ شخصا في عداد المفقودين من جراء النزاع في كوسوفو، وبالتالي استمرت البعثة في دعم وتشجيع إحراز التقدم بشأن هذه المسألة. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، عقد وفدا تمثيل بريشتينا وبلغراد في الفريق العامل المعني بالمفقودين اجتماعا في رودنيتسا، بوسط صربيا، بمبادرة من بلغراد. وناقش الوفدان الخطوات الممكن اتخاذها في المرحلة المقبلة فيما يتعلق بمواقع القبور الجماعية المحتملة في صربيا، بالقرب من كوزاريفو (نوفي بازار) وفي رودنيتسا.

٣١ - وفي نيسان/أبريل، قام خبير مستقل تم تعيينه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ لاستعراض تنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون مع التركيز بشكل خاص على التعامل مع الادعاءات الأخيرة (انظر S/2015/74، الفقرة ٢٨) بتقديم تقريره إلى الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية. وأحيل التقرير، المتاح للعموم، إلى البرلمان الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وبينما يشير التقرير إلى

وجود أوجه قصور في الإدارة، ضمن أمور أخرى، فإنه يشير أيضا أنه لا توجد محاولة لطمس المخالفات كما زُعم.

سادسا – العائدون والطوائف

٣٢ – سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عودة ٣٦ فردا إلى كوسوفو طوعا خلال أشهر كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٥، بما في ذلك ٢٥ من صرب كوسوفو، وثمانية من طائفة الروما بكوسوفو، وثلاثة من طائفة غوراني كوسوفو. وفي آذار/مارس، بلغ عدد أبناء الأقليات الذين عادوا منذ عام ٢٠٠٠ بشكل طوعي ٢٥ ٨٩٦ شخصا، وبلغ العدد الإجمالي للمشردين داخليا الذين نزحوا من كوسوفو ١٧ ٠٨٦ شخصا، حسب تقديرات المفوضية. ومن هؤلاء، كان ٥٧١ يعيشون في ٣٤ مركزا جماعيا في كوسوفو. وواصلت المفوضية تقديم الدعم إلى أهالي الطوائف للحصول على الوثائق الشخصية وحل المشاكل المتعلقة بحالتهم المدنية. وخلال أشهر كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآذار/مارس، ساعدت المفوضية ١٩٩ فردا في الحصول على الوثائق المدنية.

٣٣ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصلت الجهود الرامية إلى تعزيز العودة الطوعية إلى كوسوفو، بما في ذلك من خلال الآليات المحلية. ففي عدد من البلديات، ومنها بيجي/بيتش وأوبيليك/أوبيليتش وإستوغ/إستوك وكليني/كلينا، قامت الأفرقة العاملة وفرق العمل البلدية المعنية بالعودة باستعراض واعتماد قوائم المستفيدين المحتملين في إطار المرحلة الرابعة لمشروع الإسكان الذي يديره الاتحاد الأوروبي لأغراض العودة وإعادة الإدماج، والذي يتشارك في تمويله الاتحاد الأوروبي ووزارة الطوائف والعودة، وتتولى تنفيذه المنظمة الدولية للهجرة.

٣٤ – وظلت حقوق الملكية المتنازع عليها تشكل أحد العوامل الرئيسية التي تعوق إحراز التقدم على صعيدي العودة الطوعية والعلاقات بين الطوائف في كوسوفو. واستنادا إلى تقرير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعنون ”استعراض حالات إعادة شغل الممتلكات بشكل غير قانوني في كوسوفو“، كان أكثر من ٩٥ في المائة من الحالات الـ ٣٢٦ المحالة إلى مكاتب المدعي العام من وكالة كوسوفو للممتلكات بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٣ يتعلق بممتلكات لصرب كوسوفو تمت إعادة احتلالها بصورة غير قانونية من جانب ألبان كوسوفو عقب عمليات الإخلاء. وحدد التقرير أوجه قصور خطيرة في التعامل مع هذه الحالات من جانب السلطات، بما فيها وكالة كوسوفو للممتلكات ومكاتب المدعين العامين والمحاكم.

٣٥ - وفي ٣ نيسان/أبريل، وافقت حكومة كوسوفو على مشروع وثيقة مفاهيمية بشأن إجراءات تقديم أبناء الأقليات طلبات التوظيف في مؤسسات كوسوفو. وتهدف الوثيقة إلى تهيئة المجال لتنفيذ الأحكام القانونية المتعلقة بجامعة شمال ميتروفيتشا، بما في ذلك إنشاء إطار قانوني للتحقق من صحة الشهادات الصادرة عن الجامعة لأغراض التوظيف في مؤسسات كوسوفو العامة.

سابعا - التراث الثقافي والديني

٣٦ - في ٣٠ كانون الثاني/يناير، وبعد مرور نحو سنتين على صدور القانون المنشئ لمجلس حماية قرية هوتشي إي مادهي/فيليكا هوتشا التاريخية في بلدية راهوفيتش/أوراهوفاتس، تم أخيرا إنشاء المجلس. وفي ٥ آذار/مارس، قامت بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو بتيسير عقد اجتماع بين أعضاء المجلس الجديد وأعضاء مجلس التراث الثقافي في منطقة وسط بريزرين التاريخية لتبادل الخبرات ومناقشة الإنجازات والتحديات فيما يتعلق بسير العمل في كلا المجلسين.

٣٧ - واستمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير عقد اجتماعات مجلس رصد التنفيذ، الذي يتشارك في رئاسته الاتحاد الأوروبي وسلطات كوسوفو ويضم ممثلين من وزارة البيئة والتخطيط المكاني، ووزارة الثقافة والشباب والرياضة، والكنيسة الأرثوذكسية الصربية، وكذلك الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي ٥ آذار/مارس، أبلغت وزارة البيئة والتخطيط المكاني بلدية ديجان/ديتشاني أن الكنيسة الأرثوذكسية الصربية قد وافقت على إعطاء الصفة القانونية لأعمال البناء الجارية بشكل غير قانوني في منطقة الحماية الخاصة المحيطة بدير فيسوكي ديتشاني، شريطة ألا تضاف أي منشآت جديدة إلى ما هو موجود بالفعل.

٣٨ - وبناء على عملية تفتيش مشتركة وتوصية من أعضاء مجلس رصد التنفيذ، تم مجددا في ٢٧ شباط/فبراير إغلاق كنيسة المسيح المخلص المجاورة لحرم جامعة بريشتينا منعا لاحتلالها من قبل عديمي المأوى ولسائر أشكال إساءة استعمالها من قبل أناس آخرين.

٣٩ - قد حدثت زيادة طفيفة في عدد الحوادث التي تعرّضت لها المواقع الدينية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث بلغ عددها الإجمالي ٢٣ حادثة. ومن هذه الحوادث ١٤ حادثة استهدفت أماكن مسيحية أرثوذكسية صربية وحادثتان استهدفتا أماكن عبادة ومواقع تراث ثقافي إسلامية، واستهدفت الحوادث السبع المتبقية مواقع تخص ديانات أخرى.

ثامنا – حقوق الإنسان

٤٠ – في ١٩ شباط/فبراير، عرضت الوكالة المعنية بشؤون المساواة بين الجنسين في مكتب رئيس الوزراء دراسة عن مشاركة المرأة ودورها ومكانتها في المؤسسات المركزية والمحلية والأحزاب السياسية في كوسوفو. وقد أُعدّت هذه الدراسة، التي نُشرت بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، في إطار خطة عمل كوسوفو لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأوصت الدراسة باتخاذ تدابير منها تحسين تمثيل المرأة على مستوى صنع القرار. واستضافت الوكالة أيضا، بمناسبة يوم المرأة الدولي في ٨ آذار/مارس، اجتماع مائدة مستديرة لمناقشة موضوع حقوق الملكية للمرأة، مع التركيز على وضع مشروع أمر إداري جديد لتسجيل الممتلكات باسم كلا الزوجين. ووفقا لوكالة كوسوفو لمسح العقارات، ما زالت نسبة امتلاك النساء للعقارات في كوسوفو، التي تبلغ حوالي ٨ في المائة، أقل بكثير منها في أنحاء أخرى من المنطقة. وفي ١ نيسان/أبريل، نظمت البعثة في جنوب ميتروفيتشا اجتماع مائدة مستديرة لمناقشة موضوع المرأة وريادة الأعمال الحرة، وشاركت فيه نساء من ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو. وقد سُلّط الضوء في هذا الحدث الذي أذاعه تلفزيون ميتروفيتشا على شواغل المرأة فيما يتصل بالفساد وصعوبة الحصول على الائتمانات المالية وامتلاك الأصول وضرورة تنمية روح ريادة الأعمال في نساء الجيل الجديد.

٤١ – وفي ٢٠ آذار/مارس، أعلنت رئيسة كوسوفو أنها قررت تمديد ولاية المجلس الوطني للناجيات من العنف الجنسي أثناء الحرب إلى أجل غير مسمّى، بعد أن كانت محدّدة بسنة واحدة. ويقوم المجلس الوطني، الذي أنشئ في آذار/مارس ٢٠١٤ وتتولى الرئيسة قيادته، بتقديم الدعم لتنفيذ التعديلات التي أُدخلت على القانون المنظم لمركز الشهداء وذوي الإعاقة والمحاربين القدماء، وأفراد جيش تحرير كوسوفو، وضحايا العنف الجنسي في الحرب، والضحايا المدنيين وأسرهم واعتمدها برلمان كوسوفو في آذار/مارس ٢٠١٤.

٤٢ – وفي ١٢ آذار/مارس، عرض مكتب مفوّض الشؤون اللغوية بمكتب رئيس الوزراء النتائج الرئيسية لدراسة شاملة أجريت عن حالة تنفيذ قانون استخدام اللغات في كوسوفو. وقد خلصت الدراسة إلى أن محدودية الموارد المالية والتقنية والبشرية، وغياب الوعي بالإطار القانوني، كلها أمور ما زالت تعيق تنفيذ القانون بالشكل الكامل في المؤسسات العامة. وأشارت الدراسة أيضا إلى وجود اتجاه متزايد بين موظفي الخدمة المدنية العاملين في مؤسسات كوسوفو نحو أحادية اللغة.

٤٣ - وتسببت المعوّقات المالية في قيام مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٥، بإغلاق مكتبها الوحيد الذي كان موجودا في كوسوفو. وحتى ١ آذار/مارس، كانت المفوضية مستمرة في القيام بدورها من خلال مشاركة موظف محلي لشؤون حقوق الإنسان في برامج حقوق الإنسان المشتركة مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، مدعوما من مقر المفوضية.

٤٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصلت البعثة مع اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري بشأن المسائل المتعلقة باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في كوسوفو، على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، ولمتابعة الزيارة التي قام بها فريق الأمم العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي إلى كوسوفو في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

٤٥ - واستمر الفريق الاستشاري لحقوق الإنسان، الذي أنشئ في عام ٢٠٠٦ للتحقيق في الادعاءات المتعلقة بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان من جانب البعثة، في الاضطلاع بأنشطته وأصدر تقريره السنوي لعام ٢٠١٤ في آذار/مارس. وحتى نهاية آذار/مارس ٢٠١٥، كان الفريق قد أقفل ملفات ٤٥٤ حالة، وكانت هناك ٧٣ حالة لم يبتّ فيها بعد.

تاسعا - ملاحظات

٤٦ - إنني أرحب باستئناف الاجتماعات الرفيعة المستوى في بروكسل في سياق الحوار الذي ييسّره الاتحاد الأوروبي بين رئيس وزراء جمهورية صربيا ألكسندر فوتشيتش ورئيس وزراء كوسوفو عيسى مصطفى. وما زالت روح التعاون البنّاء السائدة والتركيز على خدمة المصالح المشتركة من الأمور المشجعة، كما أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ٩ شباط/فبراير بخصوص دمج الجهاز القضائي في شمال كوسوفو يدل على التزام الطرفين بتنفيذ اتفاق المبادئ الأول المنظم لتطبيع العلاقات المبرم في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ وبمواصلة الحوار. ويتعين على كل من بلغراد وبريشتينا اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن بإخلاص وبشكل كامل.

٤٧ - وأود التنويه بالخطوات التي اتخذتها سلطات كوسوفو لإنشاء محكمة متخصصة للفصل في القضايا الناشئة عن استنتاجات فرقة عمل الاتحاد الأوروبي الخاصة المعنية بالتحقيق. ويلزم الإسراع بالخطوات التالية من هذه العملية الحيوية لمستقبل كوسوفو، وإنني أحث القادة السياسيين في كوسوفو على مضاعفة جهودهم لتحقيق هذه الغاية. وعلى الرغم من التحديات العديدة التي واجهت حكومة كوسوفو الجديدة خلال الأيام المائة الأولى من

ولايتها، فإنني أثني على الحكومة لما أبدته من إصرار واضح على السير في درب الإصلاح الاقتصادي الذي لا بد منه، وعلى احترام سيادة القانون، وعلى التواصل مع مختلف الجهات في إطار من الاحترام من أجل تعزيز المصالحة بين الطوائف في كوسوفو. وإنني أحث بقوة جميع الكيانات السياسية الفاعلة في كوسوفو على الامتناع عن استخدام العنف كوسيلة لتحقيق الأهداف السياسية، وعلى حل خلافاتها بالوسائل السلمية.

٤٨ - ومما لا يقل عن ذلك أهميةً أن تمضي كل من بلغراد وبريشتينا قدما صوب تنفيذ ما تبقى من أحكام اتفاق ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وتظل المسألة الرئيسية في هذا السياق هي مسألة إنشاء رابطة/جماعة البلديات الصربية. وإنني أحث القادة السياسيين في كل من بلغراد وبريشتينا على معالجة هذه المسألة على سبيل الأولوية الملحة، وذلك بالتشاور مع صرب كوسوفو وقادتهم السياسيين، فهؤلاء ستتأثر مصالحهم المباشرة بإنشاء الجماعة/الرابطة. ومن الضروري أيضا أن تحلّ على وجه السرعة مسألة استئناف صرب كوسوفو مشاركتهم في حكومة وبرلمان كوسوفو.

٤٩ - وينبغي أيضا مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز الاستقرار في شمال كوسوفو، وتوثيق ما بين السلطات البلدية المحلية والسلطات في بريشتينا من علاقات وتعاون على صعيد المؤسسات. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن تتفاعل سلطات كوسوفو وقيادات البلديات في شمال كوسوفو بشكل بنّاء لتسوية النزاع القائم بخصوص الميزانيات البلدية ولضمان استمرار تقديم الخدمات المجتمعية الأساسية. ويظل من المهم أيضا أن يتم التعامل بسرعة مع الحوادث الأمنية، كتلك التي وقعت في ميتروفيتشا الشمالية في نيسان/أبريل، وألا تؤثر هذه الحوادث على العلاقات بين الطوائف. وينبغي أيضا مواصلة الجهود الدؤوبة لتعزيز احترام سيادة القانون وتحقيق مصالحة حقيقية طويلة الأجل بين طوائف كوسوفو.

٥٠ - وإنني أرحب بتعزيز التعاون الإقليمي لمعالجة الاتجاه المقلق الذي شهدته الأشهر الأخيرة على صعيد الهجرة غير القانونية من كوسوفو. وأودّ التنويه بشكل خاص بالجهود المتضافرة التي تبذلها سلطات إنفاذ القانون في عدد من البلدان الأوروبية، بالتعاون مع بلغراد وبريشتينا. ومع ذلك، ينبغي بذل جهود أكثر وأطول أجلا لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في كوسوفو ومعالجة الأسباب الأخرى لتدفق السكان إلى الخارج في الآونة الأخيرة.

٥١ - وأرحب أيضا بالمبادرات القانونية التي اتخذتها سلطات كوسوفو لمعالجة مسألة النزوع إلى الراديكالية والتطرف العنيف.

٥٢ - وأود أن أشكر ممثلي الخاص، فريد ظريف، على ما أبداه من التزام وقيادة فعّالة للبعثة، كما أشكر جميع موظفي البعثة على تفانيهم في الخدمة. وأود أيضا أن أشكر شركاءنا في الميدان، بما في ذلك قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي وأعضاء فريق الأمم المتحدة في كوسوفو، على تعاونهم وإسهاماتهم القيمة.

المرفق الأول

تقرير الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية المقدم إلى الأمين العام عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو والذي يغطي الفترة من ١٦ كانون الثاني/يناير إلى ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥

١ - موجز

واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو (بعثة الاتحاد الأوروبي) الاضطلاع بأنشطتها في مجال الرصد والتوجيه وإسداء المشورة، وبمهامها التنفيذية وفقا لولايتها في مجال سيادة القانون. وصدرت أحكام في قضايا تتعلق بالفساد وتهريب المهاجرين عن طريق صربيا إلى هنغاريا ودول أخرى أعضاء في الاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ عدد من المحاكمات في قضايا الجريمة المنظمة، منها واحدة تتعلق بتاجر مخدرات مزعوم له نشاط على الصعيد الدولي. وعرقل إضراب قضاة المحاكم الابتدائية المحلية في آذار/مارس النظر في العديد من القضايا خلال ذلك الشهر، بما في ذلك بالنسبة لهيئات المحاكمة التي تضم قضاة من بعثة الاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق بالرصد والتوجيه وإسداء المشورة، واصلت البعثة تقديم المشورة لسلطات كوسوفو بشأن الهجرة غير القانونية. وبلغت هذه الظاهرة ذروتها خلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، ولكن عقب الإجراءات التي اتخذتها سلطات كوسوفو سجل عدد المهاجرين غير القانونيين انخفاضا كبيرا. وواصلت البعثة رصد عملية توظيف رئيس جديد لهيئة الادعاء العام للدولة، وأعربت عن قلقها إزاء التأخير في تعيين المرشح الذي اختير. أما مسألة عدم اكتمال النصاب القانوني في المجلس القضائي لكوسوفو، التي استمرت لما يقرب من ستة أشهر، فقد سويت أخيرا من خلال انتخاب ثلاثة أعضاء جدد.

وظلت الحالة الأمنية في شمال كوسوفو هادئة نسبيا. وتصدت شرطة كوسوفو بطريقة مهنية للحالات التي كانت تهدد بزعزعة الهدوء النسبي (توترات في حي برديان/كروي إي فيتاكوت وهو حي مختلط عرقيا في ميتروفيتشا الشمالية، واحتجاجات من قِبل بعض أفراد كانوا يعملون سابقا في وزارة الداخلية الصربية ولم يجر دمجهم). وواصلت البعثة أنشطتها في مجال التوعية من أجل زيادة تعريف السكان المحليين والقيادة المحلية بولاية البعثة وأنشطتها.

وأُحرز تقدم كبير في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي؛ وتم التوصل إلى اتفاقات بشأن دمج هياكل نظام العدالة وبشأن الأخذ بنظام الحماية المدنية الذي ترعاه صربيا. ومن التطورات الإيجابية الأخرى أول اجتماع لمدير الشرطة الصربية ومدير شرطة كوسوفو، الذي عقد في بلغراد، والاجتماع الثالث على المستوى المركزي الثالث بشأن تنفيذ الاتفاق المتعلق بالإدارة المتكاملة لنقاط العبور، الذي انعقد في مقر شرطة كوسوفو في بريشتينا، وقد يسرت البعثة كليهما.

٢ - أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل ٢٠١٥

٢-١ الأنشطة التنفيذية

جرائم الحرب

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت هيئة مؤلفة من ثلاثة قضاة تابعين للبعثة في محكمة ميتروفيتشا الابتدائية المحاكمات في ثلاث من قضايا جرائم الحرب لا تزال قيد النظر. وترأس الادعاء في جميع هذه القضايا مدعون عامون تابعون للبعثة من مكتب الادعاء الخاص لكوسوفو.

التطورات الرئيسية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والفساد

في ١٦ كانون الثاني/يناير، بدأت هيئة مؤلفة من قاض محلي وقاضيين من البعثة محاكمة تاجر مخدرات مزعوم في محكمة بريشتينا الابتدائية وسط اهتمام صحفي كبير. ووجهت إلى المدعى عليه تهم الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات والقتل العمد. ويرأس الادعاء في هذه القضية مدع عام تابع للبعثة من مكتب الادعاء الخاص لكوسوفو .

وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، قدم مدع عام تابع للبعثة من مكتب الادعاء الخاص لكوسوفو لائحة اتهام ضد سبعة مدعى عليهم بتهمة الفساد المزعوم في مناقصة خدمات أمنية في شركة المرافق العامة التي كانت تُسمى آنذاك شركة كوسوفو للطاقة. وتتجاوز القيمة المزعومة للأضرار التي لحقت بالشركة ٦ ملايين يورو.

وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، قدم مدع عام تابع للبعثة من مكتب الادعاء الخاص لكوسوفو لائحة اتهام ضد خمسة أشخاص، من بينهم ثلاثة مسؤولين في وزارة الداخلية واثنان يعملان في قطاع الأعمال التجارية. ووجهت إلى المدعى عليهم تهم بارتكاب جرائم مختلفة بما في ذلك الجريمة المنظمة وإساءة استخدام المنصب الرسمي أو السلطة. وتتعلق هذه

الادعاءات بمناقصة لتوريد أسلحة وذخائر ومعدات مراقبة لشرطة كوسوفو. ولكن ليس هناك ما يشير إلى تورط شرطة كوسوفو.

وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، أصدرت هيئة مؤلفة من قاض محلي وقاضيين تابعين للبعثة الحكم في قضية ضد ثمانية مدعى عليهم أدينوا بتهمة تهريب مهاجرين من ألبانيا وكوسوفو عن طريق صربيا إلى دول أخرى أعضاء في الاتحاد الأوروبي. واعترف جميع المتهمين بجرمهم. وحُكم على سبعة منهم بالسجن مع وقف التنفيذ لمدة تتراوح من سنة وستة أشهر إلى سنتين، في حين حكم على أحدهم بالسجن لمدة سنتين وأربعة أشهر.

وفي ١ نيسان/أبريل، بدأت محاكمة ستة مدعى عليهم أدينوا بتهمة الجريمة المنظمة وتهريب المهاجرين وغسل الأموال. ويرأس الادعاء في هذه القضية مدع عام تابع للبعثة من مكتب الادعاء الخاص لكوسوفو.

قضايا خطيرة أخرى

في ٢١ كانون الثاني/يناير، حكمت هيئة مؤلفة من قاضيين محليين وقاض تابع للبعثة على مدير مصرف بالسجن لمدة ثلاث سنوات بتهمة الاحتيال وإساءة استغلال المنصب الرسمي وتزوير وثائق. وصدر حكم مع وقف التنفيذ لمدة ١٠ أشهر ضد متهم آخر. وأُمر المتهمان أيضا بدفع تعويضين بمبلغ ٠٠٠ ٢٠٠ يورو و ٠٠٠ ٥، على التوالي.

وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، قدم مدع عام تابع للبعثة من مكتب الادعاء الخاص لكوسوفو لائحة اتهام تنطوي على تهم تتعلق بالإرهاب ضد خمسة مدعى عليهم. وكان قد أُلقي القبض عليهم نتيجة لتحقيق أجرته شرطة كوسوفو بشأن اعتداء شديد ارتُكب ضد اثنين من المبشرين المسيحيين في بريشتينا في عام ٢٠١٣.

وفي ٤ شباط/فبراير، قضت هيئة غالبية أعضائها من البعثة في المحكمة الابتدائية في بريشتينا بسجن شخصين مدعى عليهما، أحدهما لمدة سنة والآخر لمدة ٣ أشهر، بتهمة المتاجرة بالنفوذ. وأُلزما أيضا بدفع ٠٠٠ ٢٠٠ يورو على سبيل التعويض. ففي عام ٢٠٠٩، تلقيا مبلغ ٠٠٠ ٢٠٠ يورو لقاء ممارسة التأثير على عملية اتخاذ القرار في مناقصة من قِبل مسؤولين في وكالة الخصخصة. وترأس الادعاء في هذه القضية مدع عام تابع للبعثة من مكتب الادعاء الخاص لكوسوفو.

وفي ٦ شباط/فبراير، بدأت هيئة مؤلفة من قاض محلي وقاضيين تابعين للبعثة في المحكمة الابتدائية في غيبيلان/نيبيلان محاكمة مدعى عليه يشتبه في قيامه بإطلاق النار وإصابة عدد من ضباط الشرطة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بجروح خطيرة خلال

هجومين في عام ٢٠٠٤، مما أدى إلى ضرر بدني جسيم، فضلا عن حيازته كمية كبيرة من الأسلحة بشكل غير قانوني. وترأس الادعاء في هذه القضية مدع عام تابع للبعثة من مكتب الادعاء الخاص لكوسوفو.

وفي ١٩ آذار/مارس، انتهت هيئة مؤلفة من قاضيين محليين وقاض تابع للبعثة في محكمة الاستئناف من اتخاذ القرار في قضية تهريب مهاجرين. وخلصت محكمة الاستئناف إلى وجود انتهاكات جسيمة للإجراءات الجنائية في الحكم الصادر عن محكمة بريزرين الابتدائية في عام ٢٠١٣ وأمرت بإعادة المحاكمة.

وفي ٢٥ آذار/مارس، اعتقلت شرطة كوسوفو ١٠ مشتبه فيهم خلال عمليات تفتيش في ستة مواقع في بلدية فوشتري/فوتشيترن، وذلك أثناء عملية مشتركة بين شرطة كوسوفو والبعثة. وتتعلق عمليات التفتيش بتحقيق جار من قبل المدعين العامين التابعين للبعثة في مكتب الادعاء الابتدائي لميتروفيتشا في قضايا ابتزاز وربا وتهرب من دفع الضرائب والضلوع في تجارة محظورة. وفي اليوم التالي، عقد قاض تابع للبعثة جلسة لتقرير احتجاز المشتبه فيهم على ذمة التحقيق وأمر بحبس ثلاثة منهم لمدة شهر على ذمة التحقيق.

وفي ٢ نيسان/أبريل، حكمت هيئة مؤلفة من قاضيين محليين وقاض تابع للبعثة في محكمة بريزرين الابتدائية بسجن مدعى عليه لمدة سبع سنوات وأمرته بدفع غرامة قدرها ٠٠٠ ٢٥ يورو بسبب حيازة مخدرات ومؤثرات عقلية خطرة وتوزيعها وبيعها بدون ترخيص.

الادعاءات الوارد في تقرير المقرر الخاص للجنة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان التابعة لمجلس أوروبا

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت فرقة التحقيق الخاصة التحقيق في الادعاءات الواردة في التقرير الذي أعده المقرر الخاص للجنة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان التابعة لمجلس أوروبا، ديك مارتي، في عام ٢٠١١ بعنوان ”المعاملة اللاإنسانية للأشخاص والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو“. ويسعى التحقيق الذي تجريه الفرقة، التي تم تشكيلها في عام ٢٠١١، إلى تحديد المسؤولية الجنائية الفردية للمسؤولين عن الادعاءات الواردة في التقرير.

ويستمر التواصل مع الأطراف المتضررة، ومجموعات مناصرة الضحايا والأفراد من أجل جمع المعلومات ذات الصلة بالتحقيق. ولا يزال التعاون مع السلطات القضائية وسلطات

إنفاذ القانون في المنطقة وخارجها مرضيا. وتتطلع فرقة العمل إلى التعاون المستمر من جميع الأطراف فيما تستمر أنشطة التحقيق والأنشطة التشغيلية في إحراز تقدم.

وفي ٧ آذار/مارس، اعتمدت حكومة كوسوفو التعديلات الدستورية اللازمة، التي أحال رئيس برلمان كوسوفو مشروعها إلى المحكمة الدستورية لكوسوفو. وفي ١٥ نيسان/أبريل، أصدرت المحكمة الدستورية تقييمها للتعديلات وخلصت إلى أنها تمتثل للضمانات الدستورية بشأن حماية حقوق الإنسان. ولا يزال تشكيل فريق التخطيط للدوائر المتخصصة مستمرا.

إدارة الطب الشرعي

في ٩ شباط/فبراير، نفذ خبراء الطب الشرعي التابعون للبعثة العاملون في إدارة الطب الشرعي أمر مكتب الادعاء الخاص لكوسوفو وأخرجوا جثة في ميتروفيتشا الشمالية. وفي آذار/مارس، بدأ أخصائيو الأنثروبولوجيا التابعون للبعثة العاملون في الإدارة تقديم التدريب العملي في الأنثروبولوجيا لاثنين من الأطباء المحليين. وتقوم البعثة أيضا بتدريب الأطباء الشرعيين المحليين على تشريح الجثث في حالات الأشخاص المفقودين. واستخرج الرفات من قبرين وأُجريت عمليتا التشريح بمشاركة الطبيبين المحليين. واضطلعت البعثة أيضا بعمليات ميدانية في منطقة سوهاريكا/سوفا ريكا وأدت زيارة موقعية إلى بيي/بيتش لاستكشاف مقبرة محتملة. وأرسلت البعثة ١٠٤ عينات من العظام لتحليل الحمض النووي الريبي المتروع الأوكسجين إلى اللجنة الدولية المعنية بالمفقودين التي يوجد مقرها في البوسنة والهرسك، والتي لديها حاليا ميزانية لتحليل حوالي ٢٠ من تلك العينات. وفي ٢ نيسان/أبريل، التقت إدارة الطب الشرعي بأسر ٢٨ ضحية عثر عليها في راسكا، بصربيا في العام الماضي لإبلاغ تلك الأسر رسميا بأنه تم التعرف على هوية أقربائها ولتسليمها الوثائق.

حقوق الملكية

في أواخر آذار/مارس، أنهى أعضاء لجنة المطالبات المتعلقة بالممتلكات في كوسوفو عملهم بعد وضع الصيغة النهائية لمشروع القرارات المنبثقة من آخر دورة رسمية لهم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وإعادة تجهيز ٢٣ مطالبة بسبب أخطاء في التجهيز. ومن ١٦ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ نيسان/أبريل، تلقت هيئة الطعون التابعة لوكالة الممتلكات في كوسوفو ٨٠ طعنا جديدا وبتت في ١٢ طعنا.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الدائرة الخاصة للمحكمة العليا المعنية بمسائل الخصخصة ٥١٤ قرارا في قضايا على مستوى هيئات المحاكمة الابتدائية وانتهت من البت في ٦٠ قضية على مستوى هيئات الاستئناف.

التطورات الهامة الأخرى

أضرب قضاة المحاكم الابتدائية المحلية من ٣ إلى ٢٧ آذار/مارس، مما عرقل النظر في القضايا في جميع أنحاء كوسوفو، بما في ذلك بالنسبة للهيئات التي بها قضاة تابعون للبعثة. وتأخرت المحاكمات في جميع أنحاء كوسوفو، باستثناء محكمة ميتروفيتشا الابتدائية، حيث يستمر البت في القضايا من قبل الهيئات المؤلفة حصرا من قضاة تابعين للبعثة.

٢-٢ تعزيز التشريعات

في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، بلغت الهجرة غير القانونية من كوسوفو نحو الاتحاد الأوروبي ذروتها؛ لكن هناك مؤشرات قوية على أن أرقامها سجلت انخفاضا منذ ذلك الحين. ورصدت البعثة هذه الظاهرة باستمرار، وقدمت المشورة إلى شرطة حدود كوسوفو بشأن هذه المسألة. ويكمن التحدي الأكبر أمام شرطة حدود كوسوفو في تحقيق التوازن السليم بين تسهيل حرية الحركة والتعرف على المسافرين الذين لديهم نية التوجه إلى الاتحاد الأوروبي بدون الوثائق المناسبة. وعند التعرف على هؤلاء الأشخاص ليس لدى شرطة الحدود سوى وسيلة قانونية واحدة هي إقناعهم بعدم المغادرة وإبلاغهم بالمخاطر والعواقب المترتبة على ذلك. وتمشيا مع المشورة التي قدمتها البعثة لشرطة الحدود، كان هناك تحسن في تدفق المعلومات التي تقدم للذين يعتزمون السفر عبر صربيا إلى بلدان الاتحاد الأوروبي بدون تأشيرة (على سبيل المثال إبلاغهم بالمخاطر المالية والقانونية والشخصية والعواقب المحتملة). وبناء على مشورة البعثة، شرعت شرطة الحدود في القيام بالتحقق من تراخيص شركات الحافلات وسيارات الأجرة بالاشتراك مع وحدة المرور التابعة لشرطة كوسوفو ومفتشي وزارة البنية التحتية. وأشير على شرطة الحدود كذلك بزيادة تحسين جمع المعلومات الاستخبارية المستقاة من المهاجرين غير القانونيين المعادين إلى الوطن.

وعلاوة على ذلك، قدمت البعثة لوزارة الداخلية مشورة ذات أهداف استراتيجية محددة بشأن التدابير اللازمة للحد من ظاهرة الهجرة. وتضمنت هذه المشورة حملة إعلامية شاملة، وتحسين استخدام نظام إدارة الحدود لتعقب الأشخاص الذين يدخلون كوسوفو أو يغادرونها، وتحسين تبادل المعلومات مع النظراء الصرب في نقاط العبور وإجراء مراجعة للاستراتيجية الوطنية للهجرة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨.

وتمت أخيرا تسوية مسألة عدم اكتمال النصاب القانوني في المجلس القضائي لكوسوفو، التي استمرت لما يقرب من ستة أشهر، من خلال انتخاب برلمان كوسوفو لثلاثة أعضاء جدد (ينتمي أحدهم إلى طائفة من غير الأغلبية) لولايات مدتها خمس سنوات. وبالإضافة إلى ذلك، رأى المجلس القضائي أنه ينبغي تمديد ولاية الأعضاء الثلاثة الباقين في اللجنة المستقلة للقضاء والادعاء العام سابقا (التي انبثق منها المجلس القضائي ومجلس الادعاء العام لكوسوفو) الذين لا يزالون يخدمون في المجلس القضائي إذ هناك خيار الخدمة لسنة إضافية. وأسدت البعثة المشورة للمجلس القضائي فيما يتعلق بتمديد ولاية عضو في المجلس القضائي عينته اللجنة المستقلة للقضاء والادعاء العام. وانتهج مجلس الادعاء العام نفس النهج الذي انتهجه المجلس القضائي. وارتأت البعثة أن تمديد ولاية عضو مجلس الادعاء العام يمكن أن يسهم في ضمان الاستقرار المؤسسي.

وفي ٢٠ شباط/فبراير، انتهى مجلس الادعاء العام من العملية المتكررة لاختيار رئيس هيئة الادعاء العام للدولة وذلك بتسمية المرشح الوحيد المتبقي لهذا المنصب بعد المقابلة النهائية. وأحيل الاقتراح إلى رئيسة كوسوفو من أجل التعيين الرسمي. وتواصل بعثة رصد التطورات وأعربت عن قلقها إزاء التأخير في إتمام التعيين، الذي لا يزال قيد النظر في مكتب الرئيسة.

وقامت البعثة بتصميم وإجراء حلقة دراسية متخصصة لوكالة مكافحة الفساد في كوسوفو من أجل تعزيز قدرات الموظفين على إجراء التحقيقات الأولية الفعالة وكذلك إعداد تقارير التحقيق المدعومة بالأدلة لمكاتب المدعين العامين.

ومنذ بداية العام، تعيّن على شرطة كوسوفو التعامل مع العديد من الأحداث الهامة والجماهيرية. ويشير أداء شرطة كوسوفو في توفير المرافقة والحماية للشخصيات البارزة وكذلك في السيطرة على الحشود ومكافحة الشغب إلى تحسن كبير في قدرتها التشغيلية، وقيّمت البعثة أداء شرطة كوسوفو على أنه كفؤ ومتفق مع أفضل الممارسات الأوروبية.

وفي شباط/فبراير، أعلنت هيئة الجمارك في كوسوفو عن زيادة في الإيرادات قدرها ٤,١٤ في المائة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٤، على الرغم من انخفاض كبير في الواردات. وتصل الإيرادات الجمركية المحصلة إلى نحو ٨٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لكوسوفو. ويعزى نجاح الهيئة أساسا إلى تحسين ممارسات العمل وتعزيز تدابير الامتثال التي قدمت البعثة المشورة لاعتمادها وتنفيذها. والرقم المستهدف الذي حددته سلطات كوسوفو للإيرادات التي ستحصَّل في عام ٢٠١٥ أعلى من ذلك ويطرح تحديا أكبر في ضوء تناقص الواردات ونقص الموظفين. واجتمعت البعثة أيضا مع وزارة المالية لمناقشة الخطط والمخاوف. ولمعالجة

المسألة المتكررة المتمثلة في نقص الموظفين في السجون في دائرة إصلاحيات كوسوفو، اقترحت البعثة زيادة كفاءة استخدام الموارد من الموظفين. وأخيرا سلطت البعثة في عدد من المناسبات الضوء على المعاملة التفضيلية لبعض السجناء بوصفها مسألة مثيرة للقلق.

وفي آذار/مارس، منحت دائرة الإصلاحيات سجينا رفيع المستوى إذن خروج لأسباب إنسانية لمدة أربعة أيام متتالية عقب وفاة شخص لم يكن قريبه من الدرجة الأولى. وهذا الأمر مخالف للوائح دائرة الإصلاحيات ولممارستها المعتادة وبالتالي يُعتبر معاملة تفضيلية. وأشارت البعثة على الدائرة بإجراء تحقيق داخلي واتخاذ التدابير اللازمة التي تراها مناسبة.

٢-٣ الشمال

واصلت البعثة عقد اجتماعات منتظمة مع الممثلين السياسيين والمجتمع المدني والقيادة الإقليمية الشمالية لشرطة كوسوفو ودائرة الإصلاحيات في مركز الاحتجاز بميتروفيتشا، وغيرهم كجزء من جهودها للتواصل في الشمال.

وظلت الحالة السياسية والأمنية هادئة نسبيا باستثناء عدد قليل من الحوادث البارزة. ففي ١٩ كانون الثاني/يناير، نظم عمال المناجم وموظفو البلدية مظاهرة سلمية ردا على إعلان سلطات كوسوفو اعتزامها تأميم مجمع تريبتسا للتعدين، وتأجل هذا التأميم في وقت لاحق. ونظم موظفون سابقون في وزارة الداخلية الصربية لم يجر دمجهم في شرطة كوسوفو سلسلة من الاحتجاجات السلمية في ميتروفيتشا الشمالية في شباط/فبراير وآذار/مارس، للمطالبة بدمج الموظفين المتبقين في شرطة كوسوفو أو إعادة إدماجهم في وزارة الداخلية الصربية.

ومن الحوادث الأمنية الأخرى، في ٢٨ شباط/فبراير، وقع انفجار في ميتروفيتشا الشمالية تسبب في أضرار مادية طفيفة. وفي ٩ آذار/مارس، نظم رؤساء البلديات الشمالية احتجاجا على إعلان المدير العام لشرطة كوسوفو اعتزامه نقل موظفين من أجل مطابقة الرتب مع الوظائف المناسبة في شرطة كوسوفو الشمالية. وفي ١٨ و ٢٠ آذار/مارس، اندلعت التوترات من جديد في منطقة برديان/كروي إي فيتاكوت السكنية المختلطة عرقيا. ورصدت البعثة الأحداث وكانت في الوقت نفسه مستعدة للتدخل كمستجيب ثان. لكن ذلك لم يكن ضروريا بما أن شرطة كوسوفو سيطرت على الوضع. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت في تخفيف حدة التوتر رسالة سياسية مشتركة بعث بها رئيسا بلديتي ميتروفيتشا الجنوبية وميتروفيتشا الشمالية تدعو إلى حل وسط وإجراء مزيد من المحادثات. وفي ٢٩ آذار/مارس، تجمع أنصار فريق لكرة القدم من ألبان كوسوفو على الجانب الجنوبي

للجسـر الرئيسـي في ميتروفيتشـا للتعبير عـن فرحتـهم بنتيجـة مبـاراة كـرة قـدم. واسـتطاعت شرطة كوسوفو السيطرة على الوضع وبالتالي تفادي صدام مع صرب كوسوفو على الجانب الشمالي من الجسر. وفي ٢ نيسان/أبريل، حدثت حالتا حرق يشتبه في أنه متعمد استهدفتا مركبات خاصة مملوكة لضباط في شرطة كوسوفو. وفي ٤ نيسان/أبريل، أُضرمت النار في سيارة مملوكة لشركة خاصة في زفيتشان/زفيجان. وفي ١٠ نيسان/أبريل، تم الإبلاغ عن اختفاء صبي من ألبان كوسوفو. وبدأت شرطة كوسوفو عملية بحث وإنقاذ بقيادة قوة أمن كوسوفو وبدعم من القوة الأمنية الدولية في كوسوفو ولواء الإطفاء في ميتروفيتشا الشمالية وبالتنسيق مع البعثة ورئيسي بلديتي ميتروفيتشا الشمالية والجنوبية. وأدت البعثة مهامها التنفيذية في عدد من الدعاوى القضائية التي لا تزال تستقطب اهتماما واسع النطاق. وفي ١٠ و ١١ نيسان/أبريل، سُجل عدد من الحوادث التي قد تكون بدوافع طائفية بين شباب بالقرب من الجسر الرئيسي في ميتروفيتشا الشمالية. وسيطرت شرطة كوسوفو على الوضع مع البعثة والقوة الأمنية الدولية وبالتنسيق مع رئيسي بلديتي ميتروفيتشا الشمالية والجنوبية وحالت دون مزيد من التصعيد. وفي ١٣ نيسان/أبريل، انفجرت قنبلة يدوية في موقف سيارات شرطة كوسوفو في زوبين بوتوك، متسببة في أضرار مادية. وفي اليوم نفسه، تعرضت مركبة شرطة كانت متوقفة في ميتروفيتشا الشمالية لإطلاق نار من قبل مجهولين. وفي وقت وقوع الحادث كان ضباط الشرطة الذين يستخدمون المركبة يستجوبون ضحايا حادث إطلاق نار وقع في ملهى ليلي محلي في الليلة السابقة.

وأدت البعثة مهامها التنفيذية في عدد من الدعاوى القضائية التي لا تزال تستقطب اهتماما واسع النطاق. ففي ١٩ كانون الثاني/يناير، بدأت المحاكمة الرئيسية ضد متهمين اثنين في قضية تتعلق بقتل ضابط شرطة كوسوفو أنور زيمبري في عام ٢٠١١. وفي موازاة ذلك، استمرت جلسات الاستماع في قضية أخرى تتعلق بنفس الجرائم والأحداث ولكن المتورطين فيها متهمان آخران. وفي ١٢ شباط/فبراير، استجوب مدع عام تابع للبعثة اثنين من ضباط شرطة كوسوفو من زوبين بوتوك في هذه القضية ونفذت الشرطة عمليتي تفتيش في منزليهما.

وفي ١٢ شباط/فبراير أيضا، قضت هيئة من ثلاثة قضاة تابعين للبعثة في المحكمة الابتدائية في ميتروفيتشا بسجن متهم لمدة ١٤ عاما من أجل الاستغلال الجنسي لأشخاص دون سن ١٦ سنة، ومحاولة تسهيل الدعارة، ومحاولة الاعتداء الجنسي والاغتصاب.

واستمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير المحاكمة الرئيسية في قضية رجل السياسة من صرب كوسوفو المتهم بارتكاب جرائم حرب؛ وتم سماع كل شهود الإثبات بحلول نهاية

آذار/مارس. وفي ٢٠ آذار/مارس، أصدر مدعون عامون من البعثة ١٣ استدعاء لمقابلات تتعلق بالتحقيق الجاري في اغتيال موظف الجمارك التابع للبعثة أندريوس سينافيتشيوس في عام ٢٠١٣. وحضر عشرة من الأشخاص الـ ١٣ الذين تم استدعاؤهم لتُجرى معهم مقابلات. ويعمل المدعون العامون التابعون للبعثة على تقييم متابعة عدم مثول الأشخاص الثلاثة المتبقين.

وواصلت البعثة تقديم المشورة لشرطة كوسوفو من خلال جهودها في مجال الرصد والتوجيه وإسداء المشورة، بما في ذلك بشأن الجريمة الطائفية ومبادئ عمل الشرطة المستند إلى المخابرات وخفارة المجتمعات المجتمعية، ودعمت شرطة كوسوفو في إنشاء أربع لجان محلية للأمن العام. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، استأنفت البعثة دورها في مجال الرصد والتوجيه وإسداء المشورة في بلدية زوبين بوتوك بعد سحب موظفيها من هناك في نيسان/أبريل ٢٠١٤ بسبب مخاوف أمنية. وساعدت البعثة شرطة كوسوفو في الشمال على فهم أهمية تحسين التعاون مع الوحدات المركزية لشرطة كوسوفو وشرطة كوسوفو في ميتروفيتشا الجنوبية والبعثة والقوة الأمنية الدولية بالنسبة لزيادة فعالية التصدي للحوادث.

٢-٤ تنفيذ الحوار

حدثت تطورات إيجابية فيما يتعلق بدمج هياكل العدالة الذي تم التوصل إلى اتفاق بشأنه في ٩ شباط/فبراير في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق، أصدر المجلس القضائي ومجلس الادعاء العام لكوسوفو، في ٢٥ آذار/مارس، إعلانات عن وظائف شاغرة لـ ١٥ قاضيا و ٤٨ من المدعين العامين في المؤسسات القضائية لكوسوفو في إطار عملية الدمج. ونشرت إعلانات الشواغر في المواقع الشبكية للمؤسسات وكذلك في أربع من صحف كوسوفو، مع تحديد يوم ٢٥ أيار/مايو كآخر موعد لتقديم الطلبات.

وفي ١٠ آذار/مارس، يسرت البعثة أول اجتماع لمديري الشرطة في صربيا وكوسوفو عُقد في جو ودي. وناقش الطرفان مسألة الأمن على طول نقاط العبور مع صربيا، وإدماج ضباط وزارة الداخلية الصربية السابقين، وأوامر اعتقال المواطنين الصرب والهجرة غير القانونية. وكرر الجانبان تأكيد اهتمامهما بتكثيف التعاون واتفقا على أن هناك حاجة ماسة للاتصالات التشغيلية المباشرة.

وفي ١٢ آذار/مارس، انعقد في مقر شرطة كوسوفو في بريشتينا الاجتماع الثالث على المستوى المركزي بشأن تنفيذ الاتفاق المتعلق بالإدارة المتكاملة لنقاط العبور. وكان هذا أول اجتماع بين الطرفين يستضاف خارج أماكن العمل التابعة للاتحاد الأوروبي، مما يدل على خطوة إيجابية أخرى إلى الأمام في تنفيذ الاتفاق. وأفضى الاجتماع إلى عدد من

الاتفاقات الإيجابية بما في ذلك بشأن التعاون في مجال الهجرة غير القانونية واستمارات الدخول/المغادرة.

في ٢٧ كانون الثاني/يناير، تم الانتهاء من نقل المسؤولية الإدارية عن معبر برنياك/تاباليي من البعثة إلى شرطة كوسوفو. وإضافة إلى خط الاتصالات، أصبحت جميع الخدمات الأخرى ضمن مسؤولية شرطة كوسوفو.

وفي ٢٦ آذار/مارس، توصل الطرفان إلى اتفاق بشأن عملية دمج موظفي الحماية المدنية في شمال كوسوفو. وسوف تدعم البعثة تنفيذ الاتفاق في الأشهر المقبلة.

وواصلت البعثة رصد استخدام النسخ المصدق عليها من دفاتر السجلات، ولهذا الغرض قامت بزيارات إلى ١٢٥ مكتبا ميدانيا في جنوب كوسوفو. وعلاوة على ذلك، قدمت البعثة المشورة إلى وكالة التسجيل المدني من أجل المساعدة في إعداد أو تحسين اتفاقاتها للتعاون بشأن تبادل المعلومات مع وكالات إنفاذ القانون.

وأبلغت وكالة كوسوفو للأغذية والطب البيطري البعثة بأنها أصدرت تراخيص لجميع الشركات البالغ عددها ٣٠ التي تستورد المنتجات الغذائية الخاضعة للرقابة عن طريق نقطة العبور رودنيكا/يارينيي والتي قدمت طلبات للحصول على تراخيص قبل انتهاء المهلة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر.

٣ - قضايا رئيسية أخرى

قدم السيد جان بول جاكي، الشخصية القانونية المستقلة وذات الخبرة، الذي عينته الممثلة السامية في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر لاستعراض تنفيذ ولاية البعثة مع التركيز بشكل خاص على التعامل مع الادعاءات الأخيرة، تقريره إلى الممثلة السامية في مستهل نيسان/أبريل.

ويشير السيد جاكي في تقريره بوضوح إلى استعداد البعثة ورغبتها ”أن تتوصل إلى الحقيقة“ في هذه المسألة برمتها، وتضمن التحقيق في هذه المزاعم بشكل واف. و لم يجد السيد جاكي أي دليل على محاولة البعثة التستر، كما زُعم في وقت سابق.

ويتضمن التقرير أيضا ٢١ توصية، سيُنظر بعناية في كل واحدة منها لتحديد أفضل طريقة لتنفيذها.

المرفق الثاني

تكوين وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

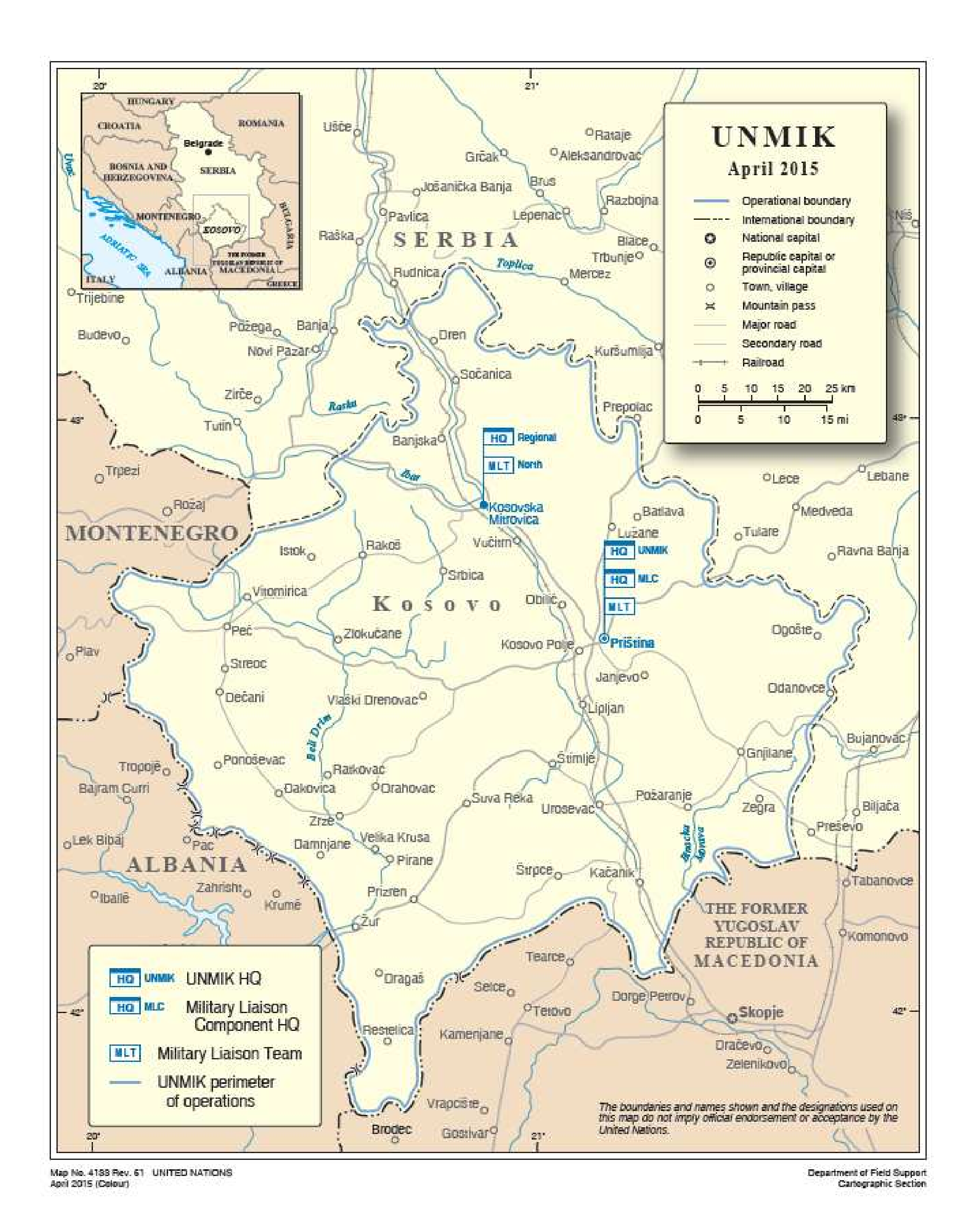
(في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٥)

البلد	العدد
النمسا	١
ألمانيا	١
هنغاريا	١
إيطاليا	١
الاتحاد الروسي	١
تركيا	١
أوكرانيا	١
المجموع	٧

تكوين وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

(في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٥)

البلد	العدد
الجمهورية التشيكية	٢
بولندا	١
جمهورية مولدوفا	١
رومانيا	١
تركيا	١
أوكرانيا	٢
المجموع	٨


UNMIK
April 2015
Operational boundary
International boundary
National capital
Republic capital or provincial capital
Town, village
Mountain pass
Major road
Secondary road
Railroad
SERBIA
KOSOVO
MONTENEGRO
ALBANIA
THE FORMER YUGOSLAV REPUBLIC OF MACEDONIA
Priština
Kosovska Mitrovica
Skopje
HQ Regional
MLT North
HQ UNMIK
HQ MLC
MLT
UNMIK HQ
Military Liaison Component HQ
Military Liaison Team
UNMIK perimeter of operations
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map No. 4133 Rev. 61 UNITED NATIONS
April 2015 (Colour)
Department of Field Support
Cartographic Section